د. حجام الجمعي محاضرا جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

شواف صفاء طالبة دكتوراه جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

عنوان المداخلة :

الإعلام الإلكتروني المحلي في الجزائر..البديل الهش في ظل تفاقم أزمة انزياح القيم المهنية

ملخص : ترصد هذه المداخلة وعبر مقاربة نقدية لراهن الإعلام الالكتروني المحلي في الجزائر ، بعرض عينة لهذا الإعلام البديل الذي ولد هشاومتأزما بسبب الولادة القسرية وغير القانونية في بيئة إعلامية باثولوجية تعاني من أزمات بنيوية وهيكلية ووظيفية ، وذلك بمحاولة تشخيص مجموع الخروقات المهنية والتقنية والقيمية والأخلاقية وبحث مخاطرها على البيئة السوسيوثقافية وعلى النسيج الاجتماعي عامة وتداعياتها على القيم المهنية الصحفية أساسا . مع التفكير في بلورة مجموعة من المقترحات للاستثمار الأمثل في هذا الإعلام الالكتروني المحلي ليصبح البديل القوي ذا القيمة ، الذي يمكن المراهنة عليه لبعث التنمية الشاملة ومراكمة القيم الايجابية لتعزيز سلطة الإعلام بدل المضي في الاجهاز على ما تبقى من قيم مهنية. خاصة في ظلبيئة عالمية مفتوحة على التنافسية العالية ، الوجود فيها مضمون لمن يتصل أكثر وبجدية أكبر باعتبار أن منطق الوجود انتقل من أنا أفكر إذن أنا موجود إلى أنا أتصل إذن أنا موجود.

مقدمة :

تبحث هذه الدراسة الكيفية وعبر المقاربة النيتوغرافية[1*] عن إجابات للمفارقة المذهلة التي تطلعنا عليها الدراسات العلمية والتقارير الإعلامية وطنيا ودوليا والتي تقع بين قراءات تؤكد أهمية ومجد المدرسة الجزائرية للصحافة والإعلام والقيمة الاعتبارية والمكانة الرمزية للصحفيين الجزائريينليس فقط وطنيا لكن عربيا ودوليا .وفي المقابل استمرار الانحدار السحيق نحو انتهاج ممارسات تكرس الرداءة في المهنة الإعلامية سواء في الإعلام الحكومي أو الإعلام الخاص . بحيث بات مستوى الخطاب الإعلامي المنتج محل نقد وأحيانا محل سخط وتذمر واحتجاج ليس فقط من طرف النخب المتخصصة العلمية والإعلامية بل من الجماهير التي انتفضت بشكل غير مسبوق ضد المضامين الإعلامية في وسائل الإعلام التقليدية، والمدارة بشكل تحكمي من القوى السلطوية السياسية وأذرعها المالية. خاصة مع ظهور الأنترنت بأجياله المتعاقبة والذي أتاح المرور نحو طفرة حقيقية في الفضاء الاتصالي الجزائري ، بظهور قوي للميديا الجديدة بوسائطها الاتصالية وشبكاتها الإعلامية ومنصاتها الالكترونية التي باتت تنقل بكل جرأة صوت الجماهير المهمشة في تخوم المجتمع والمغيبة في الخطاب الإعلامي الكلاسيكي ، تطور وتنامي انتشار وتأثير الميديا الالكترونية التي تحولت في ظرف قياسي إلى البديل عن الإعلام التقليدي الذي ظل تحت وصاية النظام السياسي رغم الكثير من المؤشرات المفرج عنها والتي تنم عن التأسيس لسلطة الإعلام في المجتمع وتحريره للإسهام في انتقال الدولة نحو النهج الديموقراطي.

---

*المنهج النيتوغرافي هو عملية تطوير وتكييف للمنهج الإثنوغرافي الذي ترتكز عليه الدراسات الأنثروبولوجيةوالسوسيولوجية ، ليتماشى ويتكيف مع التطورات الحاصلة بفعل تكنولوجيا الاعلام والاتصال المتحافة مع الانترنت ، طوره روبرت كوزينتزي كتابه النيتوغرافيا إجراء البحث الاثنوغرافي عبر الأنترنت". ويعتبر المنهج النيتوغرافي من أكثر المناهج المستخدمة اليوم في دراسات الميديا الجديدة نظرا للامكانيات الهائلة التي يمنحها للباحث في قراءة ودراسة العلاقات والتفاعلات الفردية والجماعية في البيئة السيبرانية.

هذا التطور القياسي المذهل للفضاء الاتصالي والذي أنتج الانتقال نحو التعبير التعددي والكثيف وعبر مختلف الوسائط الاتصالية والمنصات الالكترونية ، وإن كان يعتبر الأول من نوعه من الناحية الكمية يطرح تساؤلات كثيرة وإشكاليات معقدة من الناحية الكيفية ، بحيث يتعرض هذا المضمون الميدياوي للنقد وأحيانا النقد المتطرف من طرف مستخدموا هذا الفضاء التواصلي بمختلف وسائله ووسائطه ومنصاته ، ويشمل هذا النقد المضمون الذي ينزع نحو التحرر من التزامات القيم المهنية والمعايير السلوكية التي تراكمت كدعائم أساسية وروافد من أهم روافد حرية الصحافة والإعلام وطنيا ودوليا ، وبشكل أقل حدة يتعرض الشكل الذي يخرج به المضمون الاتصالي الميدياوي إلى النقد بتغييب القيم الجمالية والفنية التي باتت من أهم المؤثرات في الرسالة الاتصالية اليوم.

لكن يجب الاشارة بالتأكيد أن انزياح القيم والأخلاقيات المهنية الصحفية وكسوف واضطراب قواعد السلوك المهني للصحفيين وممارسي الإعلام قديما ومستخدمي الميديا الاجتماعية اليوم ، ليس وليد اليوم وليس ولم تأتي به تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي أحالتنا نحو بيئة رقمية مفتوحة ولكن تراكمت مع مختلف الأجيال الصحفية وعبر مختلف المراحل الانتقالية التي عرفتها الأنظمة السياسية باختلاف مذاهبها وتوجهاتها وعقيدتها في إدارة الشأن العام والشأن الإعلامي. وظلت جهود الصحفيين منصبة نحو كبح هذا الانفلات المهني ومقاومة كل أشكال التمييع والإخضاع السلطوي سياسيا وماليا والتحكم قدر المستطاع في المحافظة على تقاليد الممارسة الأخلاقية والمهنية للصحافة والإعلام.

يرى البعض أن الميديا الجديدة والميلاد القسري لصحافة المواطن ساهمت في تسريع ومراكمة منسوب الأزمة المهنية في حقل الصحافة والاعلام وأنتجت مفاهيم ذات حمولة مشحونة بمعاني القدح والاتهام والازدراء والتحقير للصحافة والصحفيين بنعتها أنها تحولت إلى تجارة باعت ذمتها وضميرها وأصبحت مهنة من لا مهنة له ، وساهمت منصات التواصل الاجتماعي ومختلف المواقع الالكترونية الإعلامية والاخبارية في استمرار تآكل كتلة البنية القيمية للمجتمعات الحديثة ، وتضاعفت هذه الوتيرة في المجتمعات الرقمية حيث الاقتحام المكثف للجماهير للمهترك الاتصالي والذي أنتج ظاهرة التضليل والأخبار الكاذبة كظاهرة جديدة أخطر من ظاهرة الدعاية القديمة. بحيث استقطب هذا الفضاء العمومي الرقمي ومنح فرصا لكل المستخدمين للانخراط في النقاشات العامة في اطار الدمقرطة الغوغائية ، فأصبح الكل لا يبدي فقط رأيه حول الحقيقة التي تنتجها القوى السلطوية المهيمنة ولكن أصبح من حق الكل أن يشارك برأيه وتصوره في بناء لحقيقة ، لكن هذا المنطق يتعرض بدوره للنقد بحيث يعتبر البعض أفرغ الفضاء العمومي من جوهره ونقله من طابعه العقلاني والتحرري إلى طابعه العاطفي والانفعالي وحتى الغوغائي الذي لا يستهدف الرفع من مستوى الحجاج العقلي لبناء الحقيقة بقدر ما ينزع نحو الحضور المكثف للجماهير المسحوقة نحو التفاعل الانفعالي والتوهم بالمشاركة في بناء الحقيقة. والذي من نتائجه تمييع الحقيقة وإنتاج الفوضى الاتصالية كبديل عن نظام الهيمنة الاتصالي التقليدي.

إن الحديث عن ظهور الميديا الالكترونية في الجزائر يقودنا للحديث التجربة المبكرة مقارنة بالفضاء العربي والمغاربي باعتبار أول أن صحيفة الوطن الناطقة بالفرنسية كانت من الصحف الأولى التي أسست لنسختها الالكترونية 1996. ولقد مكنت الأنترنت بأجيالها المختلفة المتعاقبة من التمكين للحضور القوي والمكثف للإعلام الالكتروني وصحافة المواطن وشبكات الميديا الاجتماعية وجعل البعض لا يكتفون بالمشاركة في الفضاء التواصلي بإبداء الراي والتعبير الحر والانخراط في نزعة النقد للشأن العام ، بل جعل

الكثير من مستخدمي هذه الوسائط الالكترونية يتحمسون لأدوار القيادة والريادة في هذا الفضاء الميدياوي الجديد ، وذلك بانشاء مواقع إخبارية وصحف إلكترونية ومدونات إعلامية وثقافية ، فتحولت إلى مهن جديدة تستقطب الهواة وكل المهووسين بممارسة الصحافة والإعلام بعيدا عن الأطر الرسمية التي تتطلب إجراءات معقدة في الكثير من الأحيان. وإذا كانت أهداف البعض من هؤلاء ضمان التواجد في هذا الفضاء الاتصالي الرقمي ودعم مرئيته الاجتماعية بحثا عن الشهرة ،فإن البعض الآخر يبحث عن الريادة والتأثير الاجتماعي والربح المادي والتموقع في المشهد الإعلامي الذي يفقد بريقه يوما بعد يوم بسبب تراجع منهجيته الصارمة وتناقص مصداقيته لدى الجماهير بسبب الاستمرار في اجترار لغة الخشب رغم أن المجتمع أصبح مفتوحا والبيئة الاتصالية تحمل بدائل كثيرة وتدفقا هائلا للمعلومات .

لكن تبقى هذه الجهود تكتنفها مجموعة من النقائص وتعترضها مجموعة من العقبات وتواجهها الكثير من التحديات الوظيفية والبنيوية والهيكلية ، سيما في ظل النزعة المفرطة لانزياح القيم المهنية والمعايير الأخلاقية والسلوكية الممارسة في الميديا الالكترونية.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة تشخيص راهن الإعلام اللكتروني المحلي في الجزائر بعرض تجربة بعض المواقع الالكترونية في ولاية سطيف ، بإبراز الفاعلون في هذا الإعلام الالكتروني وأهدافهم وطبيعة القيم المهنية السائدة في ممارساتهم من خلال طبيعة المضامين ذات الأولوية التي ينشرونها. كما تبحث هذه الدراسة في خلفيات وتداعيات الطفرة الكمية في المواقع الاخبارية الالكترونية ومختلف الوسائط الاتصالية لشبكات الميديا الاجتماعية مقابل الانكماش النوعي بسبب انزياح القيم المهنية الإعلامية التقليدية. كما سنحاول تقديم مقترحات وتصورات لعقلنة استخدام هذه المواقع الاخبارية الالكترونية والوسائط الاتصالية وكيف ننتقل بها من كتلة عددية ضخمة قليلة الجدوى والتأثير المجتمعي إلى تجويد أدائها وتشجيعه ليكون أكثر مهنية وأكثر خدمة للمنفعة العامة وأكثر إسهاما في احداث التنمية المحلية ومنه في تحصين الأمن الثقافي الوطني.

1-الإعلام الالكتروني المحلي رسائل محلية ووسائط عالمية: الإعلام المحلي هو مجموع الرسائل والمضامين والخطابات التي يتم إنتاجها وبثها عبر مختلف الوسائل الإعلامية التقليدية (صحافة ، إذاعة تلفزيون) أو الحديثة (وسائل الإعلام الكترونية والرقمية) وتكون موجهة لسكان أو جمهور محدد في نطاق جغرافي معين وهناك من ينعته بالإعلام الجواري. والإعلام المحلي عرف تحولات عميقة من الصحافة التقليدية إلى فضاء الميديا الرقمية ، حيث نقلت تكنولوجيا الاتصال والاعلام المتحالفة مع الأنترنت بأجيالها المتعاقبة الصحافة والإعلام من الأشكال والأساليب التقليدية إلى الأشكال والأساليب الحديثة ، ونقلتها من طبيعتها الخطية إلى أشكالها المتجلية في نصوص فائقة. "والنص الفائق عبارة عن نظام لتقديم المعلومات المرتبطة في مسارات غير خطية ، يجتمع كل منها في إطار دلالي معين ، ويسمح للمتلقي بالتجول بين المعلومات واختيار المسارات وبناء المعنى الذي يلبي حاجاته ويتفق مع خصائصه المعرفية". كما أن وجود هذه النصوص الفائقة تتجاوز حدود مزايا العرض والتقديم والتفاعل أيضا إلى تنمية المعرفة العليا الميتاكونيغتيف(مُحَّد عبد الحميد ، ص113)

وبالتالي فقد وفرت للمرسل وحتى المتلقي وسائل العرض والتقديم والتعامل مع المحتوى وفقا لما يتماشى واختياراته وتفضيلاته وإشباعاته وأهدافه من الممارسة الإعلامية. وهنا يثار ما يسميه مُحَّد عبد الحميد التفريد أو الاختيار الحر ، أو اختلاف القدرات

الفردية والعمليات المعرفية (ص113) ورغم ان وسائل الاعلام التقليدية المختلفة سواء لصحف او الاذاعات او التلفزيونات بادرت بالاسراع للتكيف مع البيئة الاعلامية الرقمية الجديدة من خلال استحداث مواقع الكترونية وفرض تواجدها في هذا الفضاء التواصلي المفتوح الا ان الجمهور كان اكثر ميلا نحو التحرر من الهيمنة المؤسساتية وهدم التمركز الاعلامي التقليدي ، وذلك بانشاء صفحات وانشاء مواقع اعلامية وإخبارية الكترونية متعددة الاشكال والأنواع والاهداف تخضع لإرادةوإدارة ومزاج مالكها.

الاندماج الاتصالي أنتج وسائط إعلامية متعددة فائقة السرعة وسريعة الانتشار وتتيح تفاعلية للجمهور ، تجاوزت أطر الممارسة الاعلامية التقليدية بتجاوز إكراهات وحتميات الزمان والمكان ، فتحولت من وسائط منتجة لمضامين محلية لكن تخترق حدود النطاق الجغرافي ويتاح انقرائيتها وتلقيها والتفاعل معها عالميا.

2-الإعلام الإلكتروني المحلي وبيئته الباثولوجية في الجزائر : يثير الإعلام الالكتروني عامة والإعلام الالكتروني المحلي في الجزائر جدلا عميقا وإشكاليات معقدة حول راهن هذا الإعلام الذي ينتشر بسرعة وبشكل مكثف أفقيا وعموديا في إطار فوضى اتصالية منفلتة عن الرقابة السلطوية والمجتمعية وفي منأى عن استراتيجيات الدراسة العميقة من أجل التقويم والتقييم ، الشيئ الذي يعقد من صعوبات قياس قوته وتأثيراته ، ويفاقم الشك حول التنبؤ بمستقبله في ظل الغموض الذي يكتنف ظهوره والمعيقات الكثيرة المادية والقانونية التي تكبح نموه وتطوره في بيئة مفتوحة سريعة التطور عالميا وباثولوجية وطنيا. ولقد ظهر الإعلام الالكتروني بمختلف وسائطه ومنصاته الاخبارية والتواصلية في الجزائر على أنقاض إعلام تقليدي لم يتأسس كسلطة رابعة حقيقية ولا حتى سلطة خامسة ويرفض البعض أن تكون الصحافة ووسائل الإعلام الجزائرية اكتسبت سلطتها سواء من الناحية المهنية أو من ناحية الاستقلالية عن نظام الهيمنة السائد والذي تتزعمه بعض الاطراف القوية التي تتصارع حول مجموعة من المصالح والمنافع في هرم السلطة. وبالتالي كانت الصحافة الجزائرية ومختلف وسائل الإعلام مجرد أدوات وأجهزة تزين الواجهة لنظام يريد أن يوهم الرأي العام الوطني والدولي بالممارسة الديموقراطية ، وإعطاء هوامش كبيرة لوسائل الإعلام المختلفة لممارسة حريتها في التعبير والنقد في مناقشة القضايا العامة في الفضاء العمومي الإعلامي كاستراتيجية لإظهار أن وسائل الإعلام ترافق الدولة نحو انتقال ديموقراطي حقيقي. لكن في الحقيقة النظام السياسي ظل يتحكم في وسائل الإعلام في القطاعين العام والخاص عبر مجموعة من الآليات وأدوات الإكراه ، سواء القانونية والاجراءات الردعية عبر آلية الترغيب والترهيب خاصة التحكم في شريان حياة المؤسسات الإعلامية عبر التحكم في الاشهار كسلاح يعتبر الفيصل في تحديد وجود وبقاء آية مؤسسة إعلامية.

وفي الوقت الذي كان بعض الصحفيين يخوضون معارك الحرية الصحفية والإعلامية وممارسة المهنة في منآى عن هذه الاكراهات يظهر الإعلام الالكتروني وبشكل مفاجئ بتدفق عال ومكثف من ناحية المضامين أو مستوى الحرية العالي والذي تعتبره السلطة متطرفا بسبب النزعة النقدية الجريئة وتجاوزه لغة الخشب وانفلاته من الخطوط الحمراء التي كانت ترسمها السلطة للإعلام التقليدي.

هذا الانفلات ترتب عنه انفلات مهني أيضا لأن انتهاج السلطة سياسات الغلق والتمييع والتدجين للمشهد الإعلامي أنتج رد فعل قوي غير مهادن لترتيبات النظام السياسي وأحيانا أنتج نزعة تمردية على الأطر التنظيمية التي رسمتها السلطة للصحافة والإعلام

ولقد تزايد حجم الاهتمام الرسمي وغير الرسمي بالاعلام الالكتروني في الجزائر ، وتناولته الكثير من التقارير الإعلامية بكثير من العمق والقراءة الاستشرافية بضرورة تنظيم وتأطير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي ضمن أطر الادراك الاستراتيجي والوعي الذكي لهذا الاعلام الجديد في سياق البيئة الاتصالية الجديدة ونزعة الحرية الاتصالية التي تدعمها الدول والشعوب وتقرها الكثير من المواثيق الدولية لحقوق الانسان والحريات الاساسية. بعيدا عن النظرة الأحادية التي تمليها آليات الاستمرار على نهج السلطة الأبوية والوصاية على الشعوب...

وتشير الأرقام والاحصائيات التي تتداولها التقارير الاعلامية المختلفة ،،،،

ولقد ناقشت قناة فرانس24 في منتدى الصحافة بتاريخ 28 ماي 2018 ، الإشكالية القانونية للصحافة الالكترونية في الجزائر بطرح السؤال الهاجس ، الصحافة الالكترونية في الجزائر هل بدأت معركة الاعتراف القانوني؟ وقد اتجه الحوار للاستدلال أن"النشر الالكتروني يعلب دورا متزايدا في المشهد الاعلامي الجزائري وحسب الموقع تشير دراسات وطنية ودولية الى ان المنصات الاخبارية الالكترونية المحلية تمثل نصف 12 موقعا هي الاكثر تصفحا في البلاد كما تشير المنشورات الرقمية الوطنية غدت منذ 2016 الوسيلة الأولى التي يستخدمها الجزائريون للحصول على المعلومة ، لكن رغم ذلك فالاعلاميون العاملون في الصحف الالكترونية لا تعترف بهم السلطات كصحفيين ولا يحصلون على بطاقة الصحافي المهني التي تمكنهم من أداء مهامهم الإعلامية". (موقع فرانس24 تاريخ الاسترجاع ، 2019/10/12. 10:13 سا)

وتذهب الكثير من التقارير المستندة لسبور الآراء ، أن المواقع الاخبارية الالكترونية في الجزائر الأكثر مقروئية والأكثر تاثيرا في الرأي العام الجزائري من الصحافة ووسائل الاعلام التقليدية . بينما يحرم الصحفيين المشتغلين في الميديا الجديدة من الحقوق المادية والمعنوية ومن أبسط الحقوق كبطاقة الصحفي.للعلم فإن الوزارة الوصية شكلت لجنة مكلفة بمنح بطاقة الصحفي المهني ، وينتقد بعض الصحفيين وزير الاتصال السابق حميد غرين الذي تجاوز حسبهم الاطر القانونية بفرض الحصول على ترخيص من أجل النشر والاعتماد القانوني للموقع الاخباري أو الصحيفة الالكترونية كشرط للحصول على بطاقة الصحفي. كما يرى البعضأن السلطة في الجزائر لم تتوقع ولم تتنبأ بهذا الانفجار الاعلامي والنشر الحر المكثف عبر الانترنت . بحيث وفي ظرف وجيز وصل عدد الانترناتيين الى 20 مليون مستخدم ووصل عدد الذين يملكون صفحات الفايسبوك 15 مليون. الشيئ الذي أربك السلطة السياسية التي لا تزال تقليدية في تفكيرها وفي ممارساتها في تعاملها مع الصحفيين ووسائل الإعلام وحتى في تعاملها مع الجمهور بالاستمرار في مناورة فرض الوصاية عبر سلطتها الابوية المتآكلة والمتهالكة بفعل استمرار نمو الوعي بسبب التدفق الحر للمعرفة في بيئة مفتوحة وفي فضاء السماوات المفتوحة. (موقع فرانس24 تاريخ الاسترجاع ، 2019/10/12. 10:13 سا)

وبالتالي هذه الممارسات تجعل من الجزائر تتراجع عن التميز والريادة الإعلامية في الفضاء المغاربي والعربي رغم أسبقيتها في بناء تقاليد الصحافة الحرة. كما يطرح إشكال صحافة المواطن ، أو المواطن الصحفي الذي يحن إلى التقمص الوجداني لهذه المهنة التي تكرست كمهنة شريفة ونبيلة وذات قيمة ومحترمية في المخيال الاجتماعي الجزائري.فأصبح المواطن يتصور نفسه صحفي ويطالب ببطاقة الصحفي رغم أن ممارساته تفتقد للمهنية وتتناول وتتداول المعلومات والأخبار بشكل سريع وغير ذات مصداقية كبيرة. تجدر

الإشارة إلى أن بعض الباحثين يعتبرون الاعلام الالكتروني عمل صحفي أصلي في مضمونه يستعين بالوسائل التكنولوجية كدعائم لنشاطه (الحاسوب شبكة الانترنت) ولا تعتبر النسخ الالكترونية لوسائل الاعلام التقليدية عملا اعلاميا الكترونيا لانه ليس مستقلا . وغالبا ما يطلق عليها تسمية وسائل الاعلام الحديثة او الاعلام الالكتروني على الخط لتمييزها عن الوسائل التقليدية . (قينان عبد الله الغامدي : التوافق والتنافر بين الاعلام التقليدي والإعلام الالكتروني ، ندوة الاعلام والامن الالكتروني ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ماي 2012. ص6)

كما يطرح في معترك النقاشات الأكاديمية الإطار القانوني للإعلام الالكتروني في الجزائر ،يعتبر بعض الباحثين ان تكريس حماية حق الاعلام الالكتروني في التشريع الجزائري تكتنفه الكثير من الثغرات لقانونية (فايزة يوسفي:مجلة الندوة للدراسات القانونية قاعدة المنهل. 2019/10/12) وتشير بعض الدراسات أن المشرع الجزائري حاول ولو نظريا تكريس حماية حق ممارسة الإعلام الإلكتروني وفقا لنصوص القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012 . وقد حاول المشرع الجزائري مسايرة الانظمة الديموقراطية التي اضحت تستغل تكنولوجيا الحديثة لتسهيل الاتصال وتداول الافكار داخل مجتمعاتها كما هو الحال في فرنسا التي نظمت ممارسة الاعلام الالكتروني منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ،ما يساهم في الممارسة الفعلية لحرية التعبير والتعددية الاعلامية المكرسة في الدستور الجزائري غير ان هذا التنظيم التشريعي لهذا الحق مليئ بالنقائص مما يمس بالحماية المقررة له والتمتع الفعلي به". (فايزة يوسفي.ص2)

3-الإعلام الإلكتروني المحلي في الجزائر والأزمة البنيوية والهيكلية والوظيفية: لقد رافعت الكثير من الأطروحات الأكاديمية لضرورة الاهتمام بالاعلام المحلي من خلال إبراز أدواره الكبيرة في تحديث المجتمع المحلي وتسريع وتيرة النمو فيه ونقله نحو التنمية الشاملة ، وذلك بخلق ديناميكية في التواصل والعلاقات الاجتماعية ومدها بجسور التواصل مع الإدارة المحلية ومن خلالها بالادارة المركزية علاوة على ربط أجزاء المجتمع وأطرافه وهوامشه على مد الجغرافيا الطبيعية وخلق جغرافيا بشرية منسجمة ومتناغمة وبناء كتلة متماسكة ثقافيا وقادرة على رفع التحدي وتطوير الانتاج اقتصاديا. ولقد تفاءل كثيرا البروفيسور براهيم براهيمي حين أكد أن المستقبل سيكون للإعلام المحلي مستندا في ذلك أطروحات نظرية ترتيب أولويات الجماهير التي تأتي فيها الأخبار التي تهم الشخص وانشغالاته المحلية على رأس الأولويات ثم تأتي الأولويات الوطنية والدولية.

لكن هذا الجهد التنظيري لم يتبع بخطوات وإجراءات لإخراجه عمليا باساليب وطرق علمية ، بل بقي رهين وحبيس تصور تعتبره السلطة السياسية نوع من الترف الفكري ويعتبره المجتمع المنسحب وغير الواثق في العقل العلمي نوع من النخبوية العلمية .
وحاولت الحكومة وبعض الصحفيين تجسيد هذا التصور بشكل محتشم ، فظهرت بعض الصحف والمؤسسات الإعلامية محليا لكن يبدو أن السلطة السياسية تبدي التشجيع ظاهريا لهذا التوجه لكن تشجع عمليا القضاء عليه ، ويمكن فهم ذلك من خلال توزيع عائدات الاشهار العمومي ، فنصيب الإعلام المحلي يكاد ينعدم مقابل منح الاشهار للصحف الوطنية سيما الموالية منها.

ومع ظهور الثورة الرقمية وتعاقب أجيال الأنترنت تأكدت هذه النظرة ، فتراجع الاعلام التقليدي بنزعته المركزية ومضامينه الوطنية ، لتحل محله المواقع الالكترونية المحلية ، والتي أسست لثقافة إعلامية جديدة وأنتجت خطابات إعلامية جديدة متحررة من كل

الأشكال الفنية والقوالب التحريرية التقليدية ، بل وتحررت حتى من الهوية المهنية التي تتجلى في الصحفي ومن الوسيط التقليدي هو الصحيفة ، فسارع الكثير من المواطنين إلى إنشاء مواقع ألكترونية وصفحات إخبارية ، مما أنتج حالة الفوضى الاتصالية التي تغرق المعلومة الصحيحة في ركام من المزاجيات . مما جعل البعض يعتبر هذا الوضع يؤرخ لميلاد الميديا المزاجية ، والمضي لبناء منطق اتصالي قائم على منطق لك حقيقتك ولي حقيقتي كتحدي لنسق الحقيقة التقليدي من يمتلك المؤسسة الإعلامية يمتلك الحقيقة.

4-**الانزياحات المهنية والقيمية في الاعلام الالكتروني المحلي في الجزائر:** يحصي المتتبع للمشهد الإعلامي الجزائري مجموعة من الخروقات المهنية في ممارسات الإعلام سواء التقليدي أو الالكتروني في الجزائر ،ترتكز ممارسة الصحافة والإعلام إلى مجموعة مقاربات مهنية وسلوكية ، تولدت تباعا حسب التطورات التي عرفتها مهنة الصحافة والإعلام وحسب التحولات البنيوية والهيكلية التي عرفتها الدول والمجتمعات سواء على مستوى الأنظمة السياسية أو الأبنية والأنساق الاجتماعية سيما التحولات الخارقة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أنتجت ما يعرف بالنصوص الفائقة والتشعبية في ظل البيئة الرقمية والتي بدورها تحيلنا إلى ما يسمى بالميتامعرفة أو بالمعرفة العليا أو الميتاكونيغتيف. (مُحَّد عبد الحميد ، الاتصال والاعلام على شبكة الأنترنت ، ط 1 ، 2007. ص113)

لكن والمتتبع لمسارات التحول على مستوى الوسائل يرى أنه صحبه تراجع وتدهور على مستوى الرسائل والخطابات التي تنتجها وسائل الإعلام التقليدية والحديثة .وبالتالي نشهد اليوم تراجعا عن لقيم المهنية التقليدية المستقاة من المقاربة الوظيفية أو المقاربات الأخلاقية أو المقاربات المسؤولية الاجتماعية ، فهناك نزعة متحررة من كل هذه الضوابط المهنية التي تبني ذلك التوازن الاستراتيجي بين الحق والواجب وبين النزعة الذاتية والموضوعية وبين الأهداف المؤسساتية والغايات السامية الاجتماعية.

وبالتالي يمكن القول أننا نعيش فترة انزياحات قيمية ومهنية خطيرة يعيشها الإعلام وممارسي الإعلام في الجزائر وانتقلت الأزمة من الوسائل الإعلامية التقليدية إلى الميديا الجديدة بمختلف وسائلها اللإلكترونية وسائطها التواصلية ، لكن بشكل أعمق يكاد يلغي القيم المهنية التقليدية المنبثقة عن الاتحادات المهنية ومواثيق شرف التي صادق عليها الصحفيين وناشري المؤسسات الإعلامية.

ولقد ترتب عن هذه الأزمة الخطيرة والمتعددة الأبعاد والأشكال ، أزمة الهوية للصحفي، فالميديا الجديدة تعيد صياغة المفهوم بإعادة قراءة جذرية سياقية للصحفي؟ وهل يمكن التسليم بكل مواطن صحفي ، أو كل من ينشط في نقل وتداول وحتى مشاركة المضمون الاتصالي صحفي؟ إن المقاربات الكلاسيكية عرفت الصحفي أنه ممارس فعلي للصحافة والإعلام بعد تلقي تكوين قاعدي علمي وعملي لأبجديات علوم الاعلام والاتصال ومقارباته النظرية والأمبريقية ومتقن لفنون التحرير الصحفي والإعلامي وأخلاقيات المهنة ، عبر رصد واستقاء المعلومات ونقلها للجمهور وفقا لمعايير مهنية وأخلاقيات سلوكية ووظيفية تلقاها في تكوينه ويمارسها في نشاطه الفعلي اليومي ، فهو بذلك ليس مصدر للمعلومات ، لكن ناقل لها ويمكن له أن يكون منتج للآراء والأفكار في حدود الأخلاقيات التي تسمح له وتؤهله الأخلاقيات المهنية والقيم المجتمعية. فحرية التعبير عن أفكاره وآرائه ومعتقداته وتصوراته وانخراطه في النقاشات والحجاجات العقلية في الفضاءات العمومية لا تعني تنازله عن القيم المهنية كالصدق والدقة والأمانة والحياد والموضوعية والانصاف والالتزام بالاحترام التام للقيم المجتمعية ولثقافة الدولة وعقيدتها الوطنية وأمنها القومي داخليا

وخارجيا. فالممارسة الفعلية والمنتظمة لمهنة الصحافة والانتساب الرسمي لصحيفة أو مؤسسة إعلامية تقليدية أو ضمن وسائط الإعلام الجديد بموجب عقد عمل وبطاقة مهنية من الشروط التي تستوجب الاعتراف بهوية الصحفي وتحول دون الممارسة العبثية للفوضى الاتصالية في الحقل الصحفي و الإعلامي. (فدول محمد ، ص49)

ولقد بلور المشرع الجزائري الصحفي تعريفا ينسجم وهذا التصور السوسيومهني بدمج القيم والمعايير المهنية والسلوكية والقيم السوسيوثقافية والاقتصادية في بناء هوية الصحفي ، باعتبار الصحفي المحترف هو الذي يتفرغ للبحث، جمع واختياروستغ لال المعموماتو تقديم الأخبار والذي يتخذ الصحافة مهنته الوحيدة ومصدرا لرزقه". (المادة 28 من قانون الإعلام 1990) والملاحظ أن التشريع الجزائري قريب إلى القانوف الفرنسي حيث يعتبر القانون الفرنسي الصحفي المحترف هو الذي يمارس مهنة الصحافة بطريقة منتظمة في نشرية واحدة أو عدة نشريات يومية أو دورية ، أو في وكالة أو عدة وكالات أنباء ويتحصل على مدخوله الرئيسي من هذا النشاط" (محمد فدول ، سوسيولوجيا الصحفيين الجزائريين،،،ص48)

لكن هذا البناء الجيد والمحدد بدقة لهوية الصحفي لم يسمح بظهور الصحفي المحترف الحقيقي ، الصحفي المرتبط بمهنة الصحافة والذي يستوحي منها قيمه الوجودية . فالسياق العام الذي ظهرت فيه الصحافة ونشأ فيها الإعلام الجزائري سواء في ظل الأحادية الحزبية أو في ظل الانفتاح التحكمي والتعددية الإعلامية الصورية ، لم يسمح بظهور الصحفي المهني.

ولقد أكد الأكاديمي والباحث رضوان بوجمعة أن " الصحفي في الجزائر تكيف مهنيا مع سياقات تحول النظام السياسي بالخضوع لنظام الهيمنة السلطوية السائد سياسيا وإيديولوجيا ، ولم يخرج عن أطر التوظيف السياسي والنضال الإيديولوجي خلال مرحلة الأحادية الحزبية ، فنشأ موظفا ومناضلا مدافعا عن مبادئ الثورة التحريرية و ملتزما بإيديولوجيات الثورة وناطقا رسميا ليا. أما بعد اقرار التعددية السياسية والاعلامية وبعد تحديث التشريعات المؤطرة للممارسة الإعلامية ، وظهور النزعة التحررية لدى ممارسي الصحافة والإعلام لكن غياب الإرادة السياسية الحقيقية في المضي للانفتاح الحقيقي وتحرير الصحافة والإعلام كدعائم أساسية لبناء النظام الديموقراطي.أنتج الغموض في هوية الصحفي ، وظهر ما يسمى بالصحفي "المكافح" خلال الأزمة الأمنية ثم "الصحفي عون الدولة" بعدها ،(**رضوان بوجمعة**، الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر، دراسة سوسيو- مينية، طاكسيج. كوم، ط 1، الجزائر 2008)مع الاستمرار في الانفلات وانزياح القيم المهنية والاحترافية للمهنة الصحفية والإعلامية.

ونعيش في المقام الثاني في وقتنا الراهن أزمة الهوية للمهنة الصحفية ماهي الصحافة وما هو الإعلام؟ يعتبر بعض الباحثين أن"القيم الشخصية للصحفيين من أهم المعايير في انتقاء ونشر الأخبار والمضمون الصحفي، أكد سيد بخيتفي دراسته لسوسيولوجيا الصحفيين المصريين على أن اختيار نوعية الأخبار، يحسم في النهاية على ضوء القناعات الذاتية للصحفيين ، ومدى فهمهم للواقع والاحتياجات الأساسية للمجتمع الذي ينتمون إليه ، ومعتقداتهم وخلفياتهم الثقافية ومصالحهم ومدى اتفاق الحدث مع ما يتوقعونه، أو يرغبون في العثور عليه ، أي بما يتفق مع اتجاهاتهم السابقة، وما يمليه عليهم نظام قيمهم ومصالحهم ، في اختيارهم للحقائق وفي الحكم عليها." (**فدول محمد ، ص101**)

5-تجربة الإعلام الالكتروني المحلي في ولاية سطيف: الطبيعة الجغرافية والسوسيوثقافية لولاية سطيف تجعلها تنفرد بمجموعة من الخصائص الطبيعية والسمات الديموغرافية ، فهي وبشساعتها الجغرافية وبحدودها المترامية الأطراف وبتعدديتها الثقافية واللسانية ، يجعل من الإعلام الوطني الرسمي الحكومي والخاص عاجز عن التعبير الحقيقي والصادق عن انشغالات واهتمات السكان وفي مختلف التجمعات السكنية على مستوى كل المناطق ، هذه العوامل دفعت الكثير من المواطنين ومستخدموا وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في البيئة الرقمية المفتوحة إلى الانخراط في الفضاء التواصلي ليس كمتلقين فقط ولكن كمرسلين ومنتجين للمضامين والخطابات الاتصالية التي تتقاطع مع اهتماماتهم وتتشابك مع واقعهم المعاش والتعبير عن الآراء والانشغالات بمستوى عال من الجرأة والحرية . فبالاضافة إلى إنشاء صفحات فايسبوكية للتعبير الذاتي لجأ الكثيرون إلى إنشاء مواقع ألكترونية إخبارية لنقل وتبادل وتداول كل الأخبار والمعلومات الخاصة بكل تجمع سكاني أو بكل بلدية أو مقاطعة إدارية ، إذ ظهرت في كل بلدية مجموعة من الصفحات الالكترنية والمواقع الاخبارية التي تستقصي الوضع العام لتخوم وهوامش الولاية في الدوائر و البلديات وحتى القرى والمداشر وقاطنيها الذين يعتبرون من الفئات المسحوقة في الفضاء العمومي والتي تعاني من التغييب في الفضاء الاتصالي. وتنقل انشغالات المواطنين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب دون نسيان عاصمة الولاية ومركزها.

ولقد ظهرت بعض التجارب للتأسيس لإعلام محلي ، وكانت تجربة صحيفة كواليس سطيف من التجارب التي حاولت رفع التحدي والتموقع في المشهد الإعلامي المحلي السطايفي ، كإضافة نوعية لشبكة المراسلين للصحف الوطنية ولمختلف القنوات التلفزيونية الحكومية والخاصة . ولقد حاولت الصحيفة نشر ثقافة المشاركة والمساهمة في تنمية المجتمع لدى مختلف الفئات وفي مختلف المجالات بالاعتماد على مجموعة من الأساليب ، على رأسها الانتقاء الذكي للمواضيع التي تنشر والاهتمام بكيفية النشر والاخراج للمضامين الإعلامية وطرحها الذكي على المتلقي لإحداث صدمة رد الفعل الإيجابي لديه واستمالته للتفاعل مع مختلف الأطراف". (ميلود مراد ،الإعلام والمشاركة المحلية ، دراسة حالة جريدة كواليس سطيف ، قراءات في الإعلام المحلي ، دار جيطلي ، 2016، ص191).

ومع التحول الكبير الذي أحدثته الأنترنت عالية السرعة لدى مستخدميها والإمكانيات التواصلية الهائلة التي تعرضها وخاصة تمكين المستخدم من التحول من متلقي إلى قائم بالاتصال ومنتج للمضامين الاتصالية ، هذه العوامل التقنية متحالفة مع عوامل سوسيوثقافية ونفسية وأخرى متعلقة بالانحباس التنموي وغياب قنوات التواصل مع المسؤولين المحليين والمركزيين ، شجع الكثير من مستخدمي الميديا الجديدة ودفع بهم لإنشاء مواقع إخبارية وصحف إلكترونية وصفحات فايسبوك تعرف بمناطقهم وتنقل انشغالاتهم ، فوجد المواطنون في هذه الفضاءات التواصلية جسور لاختصار المسافات وطرق طبلات آذان المسؤولين بدون استئذان ولا مواعيد مسبقة ضاربة في الزمان أالانتضار في طوابير مكثفة على أبواب المسؤولين ، فجعلوا من المسؤول هو الذي يبحث في ثنايا المواقع الاخبارية الالكترونية وصفحات الفايسبوك عن الانشغالات والاهتمامات والانتقادات التي يطلقها المواطنون بكل جرأة مستغلين المنسوب العالي للحرية التي توفرها البيئة الاتصالية الرقمية خاصة في ظل استمرار النسق المغلق للإعلام التقليدي واستمرار خضوعه لنظام الهيمنة السلطوي بمركزيته الصلبة.

وإذا كان من الصعب إحصاء شبكات ومنصات إعلام المواطن المحلي بسطيف ، خاصة وأن في كل بلدية وفي كل تجمع سكاني تظهر عشرات الصفحات الفايسبوكية والمنابر الإعلامية الاخبارية التي تتكلم عنها وتتداول أخبارها وتنقل مستجداتها واهتمامات مواطنيها ، فإننا سنركز على إبراز أهم هذه المواقع الإخبارية والصحف الالكترونية ، بالاستناد إلى حجم الانتشار ومستوى التغطية الإعلامية والاخبارية لولاية سطيف وكذا مستويات التفاعل مع هذه المنابر الإعلامية الالكترونية.

وتعتبر الموقع الالكتروني"صوت سطيف" الذي تأسس سنة 2016 ، بعدما انسحب مؤسسوها بقيادة عاشور جلابي استاذ الفيزياء الذي تفرغ فيما بعد للمقاولاتية ، من سطيف نيوز. من بين المنابر الاعلامية التي نجحت في رفع التحدي والتغلغل في العمق السطايفي ، واقتحام تخوم وهوامش الولاية بنقل انشغالات واهتمامات المواطنين الذين كانت لا تصل أصواتهم عبر المنابر التقليدية ، رغم عدم إنكار الجهود الكبيرة التي تقوم بها إذاعة أم البواقي المحلية وشبكة مراسلي الإعلام الوطني ، لكن لهذه الوسائل أولويات ترسمها أجندتها الوطنية وترى من القضايا المحلية والقروية أمور هامشية خارج نطاق اهتماماتها .كما تأسس الموقع الإخباري الإلكتروني سطيف 24 وأسسه الصحفي السابق بجريدة الشروق نصرالدين معمري 2019 للعلم فإن تكوينه الأساسي في العلوم القانونية . وكذا الموقع الإخباري "أخبار سطيف" .

والظهور القوي والمتنامي لمختلف المنبر الإعلامية التقليدية و الالكترونية والمنصات الرقمية والمواقع الإخبارية بوسائطها المتعددة ، جعل الكثير من الملاحظين والمهتمين يقترحون إنشاء مدينة إعلامية بسطيف لمواكبة التحول العالمي في البنية الاتصالية سواء المادية أو الرمزية ، وتتويجا للتجارب والخبرات الطويلة التي رامتها فواعل المشهد الإعلامي المحلي بسطيف والوطني عامة. ويقتضي هذا النهج ترشيد الممارسة الإعلامية على المستوى الوطني عامة وعلى المستوى المحلي خاصة". (كرد الواد مصطفى : المشهد الإعلامي في ولاية سطيف ، الواقع والمستقبل ، صوت سطيف ، تاريخ الاسترجاع ،2019/10/15)

وتفيد الدراسة الكيفية المتأنية والمنهج التأملي العميق في بنية الشكلية والضمنية لكل من الموقعين الإلكترونيين صوت سطيف و سطيف 24 ، والملاحظة المستمرة لطبيعة المضامين التي تنشر وطبيعة التفاعلات التي ينتجها مستخدموا الميديا الاجتماعية نقف على مجموعة من الملاحظات واستنتاج مجموعة من الأفكار:

-الإعلام الاكتروني المحلي ومن خلاله إعلام المواطن المحلي لا يزال متخلفا سواء من حيث مواكبة البنية المادية الشكلية بابعادها الجمالية والفنية والمستقطبة لجمهور المستخدمين ومتلقي مضامين الميديا الجديدة. ولا حتى من الناحية الضمنية ، بحيث لا تزال البنية الضمنية والخطابات الاتصالية التي تنتجها هذه المواقع الالكترونية بعيدة المستوى الذي تقتضيه المهنة الصحفية والإعلامية ، وبعيد عن تطلعات والأفق التنموي لولاية سطيف بعمقها وموقعها الاستراتيجي بإمكانياتها المادية والبشرية ورأسمالها الثقافي الضارب في عمق الحاضر والتاريخ.

-انزياح القيم المهنية والأخلاقية بشكل باثولوجي كإرث انتقل من الإعلام التقليدي ليمس الإعلام الجديد بوسائطة الالكترونية المتعددة ، فهناك نزعة الاستمرار على نهج الاثارة وإحداث الضجيج لاستقطاب الجماهير ولفت انتباه أنظار المسؤولين ، مما يغرق الممارسة في الميديا الجديدة في الابتذال والشعبوية .

-التقمص الوجداني للهوية الصحفية كشكل من أشكال التماهي الاجتماعي والبحث عن الاعتراف الذاتي ، فمعظم المشتغلين في هذه المواقع الالكترونية ، على أهميتها الاستراتيجية في المستقبل المنظور غير متخصصين في الصحافة والإعلام ولم يتلقوا تكوينا جامعيا ولا قاعديا في التخصص ، وإنما اكتفوا بدورات تدريبية تلقوا فيها على عجل بعض ملامح من أبجديات العمل الاعلامي والتحرير الصحفي ، لذا ينزع التحرير الصحفي نحو العشوائية والانفلات من أي قواعد وفنون التحرير الصحفي المتعارف عليها.

-الاعتماد على تقنية الفيديو وتطبيقات السمعي البصري ، بعيدا عن التحكم العلمي الفني والتقني الجمالي كشكل من أشكال لفت الانتباه والرفع من نسب المتابعة والاشتراكات في هذه المواقع الالكترونية.

-نقص الدقة والسرعة في التعامل مع المعلومات والاهتمام المفرط بإعلام الإثارة المرتكز على الابعاد السيكولوجية للجرائم والأحداث الغريبة في المجتمع بشكل يوحي أننا بصدد إعادة إنتاج صحافة صفراء إلكترونية ، فيما تتغافل وتتجاهل هذه المواقع الإلكترونية الإعلام الاستقصائي إلا في النادر جدا من الحالات.

-غياب الجدة والسرعة في استقاء المعلومات والميل نحو تبني الانتاج وإعادة الإنتاج للخطابات الرسمية للمسؤولين. ونقل الأخبار والمعلومات الميتة والمستهلكة والمتداولة عبر صفحات الفايسبوك ، والاستثمار في هذه الأحداث من خلال محاولة اقتفاء تفاصيل الأحداث وعرضها باسلوب قصصي شيق مثير للشفقة والإهتمام.

-وسعت هذه المواقع الاكترونية من مستويات الانخراط في النقاشات العامة أي تساهم في نحت فضاء عمومي إلكتروني محلي، سواء من خلال التفاعل مع القضايا المطروحة أو من خلال منح مساحات للكتابة والتعبير عن الآراء والأفكار والنقاش الحر في الفضاء العمومي الالكتروني.

-الصعوبات الكبيرة في الحصول على ترخيص من طرف وزارة الاتصال حول هذه المواقع الالكترونية الاخبارية إلى مقاولات تجارية ، تعمل بسجل تجاري وليس بترخيص إنشاء مؤسسة إعلامية إلكترونية المنصوص عليها في قانون الإعلام 2012 الذي أكد أن ما ينطبق على الإعلام التقليدي (الورقي) ينطبق أيضا على الإعلام الالكتروني .

6-الإعلام الالكتروني المحلي ورهانات تحقيق التنمية المحلية والأمن الثقافي الوطني:

تحصين المجتمع ككتلة واحدة متماسكة مرهون بتحصين الفرد وتنميته ثقافيا كجزء مشكل للكل أو للكتلة المجتمعية ، كرافد أساسي من روافد التنمية الشاملة."والتنمية المحلية عبارة عن حراك دافع يعمل على بناء ومساندة الديناميات المحلية مع تحسين التعايش بين الأفراد وتحسين مستواهم المعيشي ، وبالتالي يصنف ضمن التنمية المستدامة ، التي تشمل كل أبعادها ، البعد الاقتصادي والاجتماعي والبعد الثقافي". "وعن ذكر دور الإعلام المحلي داخل هذا الحراك فإنها وعلى سبيل المثال تقديم تصور شامل ومتماسك للمسار التنموي للفضاء المعني به قصد تسهيل عملية تحديد الأهداف والمشاريع المزمع تسجيلها ضمن البرامج التنموية المحلية . كما أنه يربط بين المستوى الوطني والمستوى المحلي في إطار علاقة تفاعل وتبادل بحثا عن الحفاظ على التوازنات الكبرى داخل البلد الواحد". (عكه ، قراءات في الإعلام المحلي ، ص10)

ولقد أبانت نتائج بعض الدراسات العلمية أن النزعة الوطنية المركزية لوسائل الإعلام التقليدية ومجاراتها لطبيعة أنظمة الهيمنة السائدة مركزيا ووطنيا ، نجم عنه تهميش وإقصاء جماهير كبيرة على المستوى المحلي...ولقد مكنت الثورة الاتصالية المتحالفة مع الأنترنت بأجيالها المتعاقبة ، من انتشال المهمشين والمسحوقين في هوامش وأطراف وتخوم المجتمع المركزي الذي يحضى بقوة الحضور الإعلامي خاصة ،،، وتمكينهم من اقتحام المعترك الاتصالي والمساهمة في نشر أفكارهم وآرائهم في هذا الفضاء الاتصالي الميدياوي الجديد ، الذي أعاد النظر في أطروحات الفضاء العمومي التقليدي ، فتحول العقل الحجاجي من طابعها النخبوي الضيق إلى طابعه الجماهيري الواسع.

هذا التصور للإعلام كنسق مغلق توظفه السلطة لبناء رؤيتها الأحادية للدولة والمجتمع ، تعرض للنقد الكبير داخليا وخارجيا حسب سقف النقد المسموح بها ، ولقد حمل بعض الباحثين الأكاديميين الدول النامية أو الانتقالية مسؤولية وقوعها تحت التسلط والوصاية الغربية المزمنة ، هذه الوصاية المدججة بأقوى سلاح العصر ، سلاح الإعلام الناعم . وذلك بسبب انتهاجها سياسات الخنق للحريات والغلق للعقول والمصادرة لكل الأفكار التحررية . "وبالتالي فهي مسؤولة بنسبة كبيرة ومعتبرة عن ضعف نظامها الدفاعي بحكم غياب الحريات فيها وعدم تشجيعها بالقدر اللازم كما وكيفا للإنتاج الثقافي والإعلامي الوطني". (عكه زكريا ، قراءات في الإعلام المحلي ، 2016. ص8) ويرى عكهزكرياء أن طرح الإشكالية الثقافية على المستوى النقدي محليا في ظل العولمة تتنازعها وجهتان:

الأولى ذات طابع إثنولوجي تعكس قضية الثقافات وتمكين الهويات الثقافية عن التعبير عن نفسها . والثانية تستند إلى العلوم الاجتماعية تتعلق بالصناعات الثقافية وتمركزها المتزايد ورضوخها واستسلامها للثورة الرقمية. مضيفا أن التخوف الكامن ضمن الخطابين تغذية القدرات اللامحدودة لتلك الثورة وكذا قضية التصنيع والتسليع الثقافي الذي اصبح حقيقة ملموسة". "وعلى هذا النحو فإن العرض الدائم للانتاجات الرمزية لهذا التصنيع المفرط ، بكثافتها الهائلة وطرق تقديمها الجذابة أدى إلى إضعاف نفوذ الوسطاء التقليديين كالعائلة ، المدرسة وكذا الإعلام التقليدي على مستوى المجتمع الواحد". (عكه ، ص9)

الخاتمة:

يتبين لنا من خلال البحث في الإعلام الالكتروني المحلي أن وضعيته الباثولوجية وحالته المرضية شبه المزمنة تعتبر نتيجة طبيعية للرواسب اللامهنية التي تراكمت خلال العقود الماضية ، والانتقال غير الآمن وغير المهني ولا الاحترافي من إعلام تقليدي إلى إعلام الكتروني ، فالكل يدرك حجم التخلف والعقبات التي تكبح الميلاد الطبيعي للصحافة المهنية والإعلام المحترف في الجزائر ، فالإعلام مرآة تعكس المجتمع ، والكل يعلم أن المجتمع الجزائري يعيش حالة من التمخض العسير والانتقال الديموقراطي الصعب.

فالأزمة انتقلت وبشكل مكثف وأخطر للميديا الجديدة سواء الصحف الإلكترونية أو المواقع الإخبارية والمنصات الإلكترونية بوسائطها المتعددة ، فهي تعيش حالة خطيرة من انزياح القيم المهنية واقتحام المزيد من هواة الشهرة والمتاجرين الحقل الإعلامي مستغلين في ذلك الإمكانيات والفرص اللامتناهية التي توفرها البيئة الاتصالية الرقمية لفرض الوجود. لكن يجب التأكيد أن معظم دول العالم تراهن على الإعلام الالكتروني وطنيا ومحليا لاستقطاب اليقظة الشعبية ودعم انخراطها في مسارات التنمية والتحديث

للمجتمع والبناء الواعي والديموقراطي لمؤسسات الدولة والحفاظ على الأمن الثقافي الوطني. ويمكن الإشارة في السياق إلى التجربة البريطانية التي تحرص على تقديم كل الدعم للإعلام الالكتروني عامة والإعلام الالكتروني المحلي خاصة لاستمرار عقيدة الممانعة البريطانية من الاختراق الإعلامي الأجنبي وتكريس الميديا الجديدة لمواكبة روح الخدمة العمومية التي تعتبر المد الحقيقي بناء الإنسان الواعي والمنخرط بكل قواه لبناء دولته وتحصين مجتمعه.